آليات الاستدلال الحجاجي في اللسانيات

د. حافظ إسماعيلي علوي
كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
د. امحمد الملاخ
جامعة القاضي عياض، مراكش/ المغرب.

توطئة:

ينبني الخطاب العلمي على آليات استدلالية متنوعة تُستعمل في مقام إنتاج الخطاب وتبليغه على حد سواء، ولذلك فإن سيرورة بناء المعرفة العلمية هي سيرورة تفاعلية وديناميةتتداخل فيها مسارات البناء المفاهيمي لصرح المنظومة العلمية بمسارات التدليل والحجاج لتمتين منظومة الفرضيات والمبرهنات في النسق العام للخطاب العلمي. ويعد مقام التدليل وبناء الحجة من أهم المقامات في المنظومات العلمية؛ لأن العالم لا يكتفي فقط ببناء الفرضيات وصياغة المنظومة المفاهيمية، بل يسعى إلى تحصين بنائه النظري بجهاز استدلالي تحتل فيه الحجة موقعا بارزا، ولا تختلف في ذلك العلوم الإنسانية عن العلوم المسماة صلبة (العلوم الحقة)، فكلاهما يسعى إلى بلوغ مقامات تدليلية محددة. وتعد اللسانيات من أبرز المجالات التي حذت حذو العلوم البحتة، سواء فيما يتعلق بسيرورة البناء المفاهيمي أو النمذجي، أو فيما يخص استعمال روائز التجريب وتقنيات الاستدلال، حتى غدت الحدود الفاصلة بين ما ينتمي لدائرة العلم الإنساني وما ينتمي للعلوم البحتة مصطنعة. فالخصائص التي تحددت بموجبها العلوم الحقة مثل التجريد والصورنة والترييض وروائز التجريب...، غدت سمات مميزة

للسانيات وللعلوم الإنسانية بشكل عام. وفي هذا السياق نروم مقاربة الوضع الابستمولوجي للحجة في التنظير التوليدي بالاستناد إلى تصور بوطا *Botha*، وخصوصا في أعماله الأولى التي ستشكل منطلقنا لمراجعة مجموعة من التصورات المغلوطة في مجال اللسانيات. وسنبني مقاربتنا على مجموعة من المسلمات أهمها:

- إن طرائق صياغة الخطاب العلمي متعددة، فالممارسة العلمية تتأسس على تعددية استشكالية[1] تستدعي الانفتاح على أكثر من مبحث معرفي، ما دامت الأنساق العلمية أنظمة مفتوحة لا مغلقة. وتتجلى هذه التعددية بشكل واضح في اللسانيات حيث تمثل التقاطعات المعرفية التي يشهدها الدرس اللسانيفي العصر الراهن مع عدد من العلوم، مثل علم الأحياء والعلوم المعرفية والرياضيات والمعالجة الآلية والتقييسية للغة... مصدر ثراء جعلها تجدد حقل الاكتشاف ومجالات التفسير وتعيد بناء التصورات؛

- تستتبع التعددية الاستشكالية تعددية استدلالية تستلزم اتباع مسالك تدليلية وآليات حجاجية متنوعة لا تنحصر في أساليب القياس والبرهنة التقليديين، مما يبرر الانفتاح على مصادر متعددة للحجة، وتوظيف آليات متنوعة غير محصورة في القياس والاستقراء والصرامة الصورية لاستنباط الأحكام والنتائج، بل إن الفعالية العلمية تبين غنى مسارات التدليل ومرونتها، وتشكل هذه المرونة محركا لنضج المعرفة العلمية ونموها وتطورها؛

- لا تمثل الحجة مكونا معزولا في النسيج النظري العام للنظريات اللسانية المعاصرة، بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة متكاملة العناصر تندمج في إطار أوسع يتأسس على مقاربة للظواهر متعددة التخصصات وفرق علمية تنتمي إلى مجالات معرفية متفاعلة تلعب أدوارا بارزة في تطوير البرديمات العلمية وتعديلها وإعادة صياغتها.

1- رودولف بوطا: لا برهانية الحجة في اللسانيات التوليدية

ارتبط اسم رودولف بوطا *R.Botha* بمسار الدرس التوليدي، في محاولة جادة لاقتناص الآليات الإبستمولوجية والاستدلالية التي تشتغل بها النظرية التوليدية قصد تقويمها بواسطة منهج القياس *Méthode de syllogisme*، المتبع في العلوم البحتة لضبط الصرامة المنطقية الداخلية للاستدلالات الصورية ومراقبتها. وتأسيسا على ذلك، يمكن التمييز بين لحظتين في إنتاجات بوطا:

أ – لحظة تقويم الاستدلالات في النماذج الأولى للنظرية التوليدية على وجه التحديد، بحيث يسائل هنا آلية التفسير المتبعة في الاستدلالات الذهنية *Mentaliste*، والاكتشافية *Heuristique*، للنحو التوليدي؛

ب – لحظة متابعة تطورات النظرية التوليدية مع نموذج الربط العاملي في إطار ما يدعى بالأسلوب الغاليلي في البحث اللساني، ويحاول ربط خطوات الاستدلال والدفاع عن النظريات المهددة عند كل من غاليلي وتشومسكي. ويمكن تلخيص هذه اللحظات في الكتابات الآتية:

- *the Function of the lexicon in transformationalgenerative grammar 1968*
- *the Methodological status of grammaticalargumentation 1970*
- *Methodological Aspects of transformational generativephonology 1971*
- *patterns of non-demonstrative inference in generativegrammar 1971*
- *On the Galielean style, 1982*

1.1. الوضع الميتودولوجي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية:

تفرز النظرية التوليدية مجموعة من الحجج لتدعيم فرضية نحوية معينة حول قدرة متكلم مستمع في لغة معينة، أو حول القدرة اللغوية البشرية، وهذه الحجج يمكن أن نميز فيها بين:

أ. حجج داخلية؛

ب. حجج خارجية.

تحتوي الحجة الداخلية كل الحدوس اللغوية لمتكلم- مستمع فعلي للغة معينة، وهذه الحجج يمكن للساني أن يستند إليها في براهينه اللسانية لتدعيم تعميم أو قاعدة لسانية ما، وتعرف بـ"المعطيات اللسانية الأولية". أما الحجة الخارجية فتحتوي كل المعطيات التي لا تنتمي ضمنا إلى اللغة: كالمظاهر التطورية أو اللهجية أو النفسية- العصبية.

تحتل هذه المعطيات أهمية بارزة في النحو التوليدي ويمكن البرهنة على ذلك من خلال الكتابات التالية:

أ- حاول كل من كيبارسكي *Kiparsky* وتشومسكي *Chomsky* وهال *Halle* وبوسطال *Postal* وليكوف *Lakoff*، الاعتماد على مظاهر دياكرونية لتدعيم فرضية نحوية معينة؛

ب- اعتمد بوسطال على معطيات علم النفس- العصبي للاحتفاظ بفرضيات لسانية تمس الجانب الذهني؛

ج- استند طومسن *Thompson* وإليوت *Eliott* إلى الاختلافات اللهجية من أجل الغاية نفسها؛

د- استثمار الظواهر المتصلة باكتساب اللغة عند الطفل ذات الدلالة في البحث اللساني.

يتساءل بوطا عن الأدوار والوظائف الميتودولوجية المسندة للحجج الخارجية في البحث اللساني السانكروني. ولعل أهم الإشكالات التي يطرحها هذا الاستدلال:

ما هي المشاكل المنهجية (الميتودولوجية) التي تسم الاستدلال اللساني في استعماله للحجج الخارجية؟ وما هي وظائفها وأدوارها في النظرية اللسانية؟

لماذا يلجأ اللساني للحجة الخارجية، ولا يكتفي بالمعطيات اللسانية الأولية لبناء الفرضيات اللسانية؟ وهل بالإمكان إلغاء دور المعطيات اللسانية الثانوية في بناء النظريات اللسانية؟

الإجابة عن السؤال الثاني تقتضي منا حصر أدوار الحجج الخارجية في:

- حجج إيجابية ندعم بها الفرضيات اللسانية الذهنية، وتعد بمثابة الأساس التفسيري للنظرية؛

– حجج سلبية تبطل وتلغي فرضيات لسانية ذهنية.

إن الحجتين كلتيهما، في نظر بوطا، تعتبران غير برهانيتين، لأنهما لا تستجيبان للطرائق القياسية المتبعة في العلوم البحتة، والقيود الموضوعة على التفسير والاستنباط؛ لأن النتيجة التي نصل إليها في القياس مثبتة انطلاقا من القضايا البرهانية السابقة، والتي تؤسس عليها النتيجة، فالتفسير هنا داخلي بالنظر إلى المقدمات الأولى التي تبنى عليها النظرية باعتبارها نظاماً أكسيومياً يفسر بعضه البعض الآخر بالنظر إلى الانسجام الداخلي لمقدماته ونتائجه؛ فالنتيجة، كما يقول بوطا، لا تمتلك محتوى غير موجود أصلا في المقدمات المنطقية، أما الاستدلالات غير البرهانية، فتخرق هذه القاعدة المنطقية؛ لأن محتوى نتائجها غير مرتبط بمحتوى مقدماتها، ولذلك فهو يعتبر الاستدلالات غير البرهانية (في النحو التوليدي مثلا) غير محترمة لشروط الصرامة المنطقية؛ إذ يمكن اختزالها في المعادلة المنطقية الآتية:

$$P \supset q$$
$$q \therefore P$$

مضمون هذه المعادلة، التي تدعى في الأدبيات المنطقية بالاختزال الرجعي *réductionrégressive* أن الاستدلال يبدأ بالنتيجة المعروفة وغير المبرهن عليها، ليصل إلى المقدمة التي عليها أن تفسر النتيجة، وإذا استبدلنا عناصر المعادلة بمفاهيم لسانية، نقول إن اللساني التوليدي ينطلق من فرضية لسانية، ويحاول البرهنة عليها أو تفسيرها في حقول معرفية لا تتضمنها اللسانيات في ما صدقها أو مفهومها. والنتيجة (P) تفاضل بين فرضية تفسيرية لتحتفظ بفرضية من بين فرضيات متعددة، فاللساني التوليدي لا يعرف أيَّ الفرضيات وارد لتفسير تقويم الأنحاء أو اكتساب اللغة، ودور النتيجة أو المعطيات التي يحصل عليها من مجالات محاقلة للغة، أن تمده بمعطيات تفسر أي الفرضيات وارد بالنسبة إلى النظرية اللسانية.

$$P \supset q$$
$$P \therefore q$$

وإذا سلك اللساني طريقا معكوسا في الاستدلال؛ أي أن يضع فرضية لسانية عامة حول بنية اللغات الطبيعية، ثم يحاول الاستدلال على ملاءمة هذه الفرضية للغة الطبيعية عن طريق إجراءات تحليلية على لغات خاصة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية...)، ليصل في نهاية المطاف إلى نتيجة تؤكد المقدمة (الفرضية المنطلق)، ففي هذه الحالة تعد خطوات الاستدلال الداخلية مسلكا استدلاليا وقياسا سليما للعبور نحو النتيجة، وهذا يعني أن النتيجة تستلزمها المقدمة ومحتواها العام متضمن فيها، ولكنها قد تتضمن محتوى جديدا لا يحافظ على قيمة صدق مقدماتها، أو تستنتج من مقدمات أخرى غير مصرح بها.

إن الإشكال في النظرية التوليدية يكمن في معرفة كيفية بناء معيار لتحديد ما إذا كانت الأنحاء التوليدية ذات واقع نفسي؛ أي ما إذا كان نسق القواعد النحوية يوازيه نسق مستبطن من قبل المتكلم- المستمع للغة معينة.

لقد اقترحت حلول متنوعة بهذا الصدد، ومن ذلك الحل الذي اقترحه كيبارسكي *Kiparsky*، والذي يكمن في اللجوء إلى المعطيات الدياكرونية المتصلة بالتغييرات اللسانية لفحص نسق القواعد اللسانية، ومن بينها مستويات التمثيل ومواضعة الكتابة بالمعقوفات. فإذا كانت الصورنات في اللسانيات تستجيب لميكانيزمات التغير اللساني دون أن تشوش على النسق الداخلي للنماذج كانت النظريات التي يبنيها اللساني التوليدي ذات واقعية نفسية، فالتغيرات اللسانية بمثابة الحجة الخارجية على انسجام النظريات اللسانية وواقعيتها النفسية؛ لأن الميكانيزم النظري في النحو التوليدي المتعلق بالتغيرات اللسانية يتنبأ بتحولات صواتية في اللغات الطبيعية، فإذا تأكدت هذه التنبؤات بواسطة دراسة فعلية للغة طبيعية ما، كان الميكانيزم النظري أو الصوري ذا واقعية نفسية، ولكن القياس المنطقي المعبر عن هذه القضية لا يستجيب لشروط الصرامة المنطقية؛ لأنه يتضمن عنصرا جديدا لا تحتويه المقدمات والنتائج.

$$\begin{aligned} &P \supset q \\ &\quad \sim q' \\ &\therefore \sim P' \sim r \end{aligned}$$

مفاد هذه المعادلة أن أساليب التحليل في الصواتة تقوم بتنبؤات حول التغيرات في اللغات الطبيعية، هذه التنبؤات (q) ليست صحيحة (q') إذن، الميكانيزم النظري $(\sim P')$، ليس له واقع نفسي مواز (r)، فظهور (r) كعنصر غير متضمن في المقدمة والنتيجة يجعل من كل استدلال في النظرية التوليدية استدلالا غير برهاني.

يعزى هذا الاختلاف في نظرنا إلى الظواهر التي تحيل عليها المقدمات والنتيجة على التوالي؛ لأن المقدمات تحيل على التحولات اللسانية وهي مسألة دياكرونية، أما النتيجة فمجالها الإحالي سانكروني؛ أي القدرة اللغوية لمتكلم- مستمع.

يسمى هذا التحول في المنطق "بالنقلة النوعية"، والثغرة المنطقية في النظرية التوليدية تتمثل في أنها لا تفسر لماذا تعتبر المعطيات الدياكرونية أو النفسية- العصبية... واردة لتقويم الفرضيات اللسانية الذهنية، وإلى أي حد نعتبر نظرية صواتية صالحة من جهة التنبؤ بالمعطيات اللسانية وتحولاتها كافية لتستعمل من أجل الاستدلال على صحة نظرية وصفية وتفسيرية حول قدرة المتكلم- المستمع؟، فالنظرية التوليدية لا تميز تمييزا ميتودولوجيا بين التنبؤ والوصف؛ إذ ليست كل نظرية تقوم بتنبؤات جيدة نظرية وصفية لائقة، بل إن تاريخ العلوم يشهد على ضرورة إقامة هذا التمييز. والمسلك السليم هو: «بما أن الأنحاء مصوغة في إطار نظرية لسانية عامة، شكلها ومحتواها محددان بواسطة المبادئ النظرية ومواضعات الكتابة المدمجة في النظرية العامة، فإن هذا يستلزم إبطال مفعول المعطيات الخارجية في تقويمها للأنحاء؛ لأن الأنحاء تقوم عبر الميكانيزمات التحليلية والصورية للنظرية العامة»[2].

خلافا لمواضعات التقليد العلمي الذي يستدل على ورود دليل خارجي انطلاقا من التجربة، مادام تقويم الفرضيات ودحضها مسألة تجريبية، يؤكد بوطا على ضرورة تقييد الاستدلال اللساني ببرنامج محدد يقول بصدده: «على كل لساني يلجأ إلى معطيات تمس مظاهر لهجية، أو نفسية- عصبية أو مظاهر أخرى خارجة عن اللغة، ويستثمرها كحجج واردة لتقويم الفرضيات الذهنية التي تختلف محتويات مقدماتها نوعيا عن محتويات المعطيات أعلاه، أن:

1. يبلور مقياسا ميتودولوجيا عاما يبرهن به على ورود هذا الدليـــل الخارجي.

2. يبين بواسطة هذا المقياس أن المعطيات الخارجية التي سيستعملها تشكل حجة واردة لتقويم الفرضيات. في حدود معرفتي لم يقدم النحاة التوليديون أية مساهمة لمعالجة القيود أعلاه بطريقة مرضية»[3].

فمما يدل على غياب أي مقياس استدلالي في النظرية التوليدية، نجد عدم اعتمادها على نظرية محددة لحساب درجات ورود الحجج الخارجية، فالتوليدي يعتبر من الناحية الحدسية المعطيات الفيزيولوجية أو الإدراكية ذات دلالة في معالجة القدرة اللغوية، ولذلك يلغي جل المعطيات الأخرى؛ إذ في غياب مقياس للمفاضلة تكون النتائج التي تصل إليها اللسانيات التوليدية حول نسق القواعد المستبطن في ذهن المتكلم محط شك: تحت أي معيار يعتبر بوسطال معطيات علم الفيزيزلوجيا والإدراك واردة في الاستدلال اللساني، واعتمادا على أي معيار يعتد كيبارسكي بالمعطيات التاريخية؟

يستعمل التوليديون الحجج الخارجية من أجل وظائف أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

أ) وظيفة توسيع حقل التفسير في النظرية العامة والأنحاء الخاصة؛

ب) إفراز دعامة نفسية صارمة للفرضيات اللسانية؛

ج) تعطى للنظرية اللسانية قدرة اكتشافية تتجاوز مجال الفرضيات اللسانية التطبيقية إلى مجال النظرية العامة.

فيما يتعلق بالوظيفة الأولى، تفضُل نظرية تفسر المعطيات التجريبية ومعطيات لسانية خارجية، نظرية تعجز عن تفسيرها. فنحو كيبارسكي التوليدي يمايز بين النظريات التي تحقق كفاية تفسيرية في مجال التغيرات الدياكرونية للغة، وبين النظريات التي لا تفسر تلك التحولات.

إلا أن الوظيفة الأولى للدليل الخارجي تواجه عدة مشاكل ميتودولوجية يلخصها *بوطا* بقوله: «لا نعتبر معيار توسيع مجال التفسير كافيا وحده للمفاضلة بين الأنحاء، لماذا سيفضل هذا المعيار معايير أخرى كبساطة النظريات وإنتاجياتها الاكتشافية؟... فالنظرية يجب أن تكون أكثر من مجرد تلخيص محكم للمعطيات، - ذلك- لأنها حين تعنى بوضع فرضيات حول ظواهر غير مألوفة في البحث العلمي معروفة، أو غير معروفة تمارس بذلك الوظيفة الفعلية للعلم باعتباره أداة فعالة لاكتشاف المعطيات»[4].

تلعب الحجج الخارجية، فيما يتعلق بالوظيفة الثانية، دورا أساسا في الاحتفاظ بفرضية نحوية معينة؛ لأنها تؤدي إلى الاعتقاد بصحة الفرضية بين أطراف العشيرة العلمية، حتى في غياب وسائل موضوعية لاختبارها.

وأخيرا تدفع المعطيات الخارجية اللساني إلى اكتشاف المحتوى الفعلي لما يجب أن يكون عليه النحو والنظريات اللسانية؛ لأن العالم لا يمتلك قواعد توجيه صارمة ومنطقية لبناء الفرضيات، وإنما يصل إليها بواسطة الحدس العلمي، ومن ثمة تقيد المعطيات الخارجية شكل بناء الفرضيات اللسانية. فقد قادت الدراسات المنجزة حول العمليات الإنجازية في علم النفس اللغوي في السبعينات، إلى أن التحويلات لا تملك واقعا نفسيا في دماغ المتكلم بلغة معينة، كما أنها قادت إلى اعتبار قواعد إسناد النبر في اللغات الطبيعية ذات طبيعة سلكية. لذلك يجب أن تعكس الأنحاء والنماذج اللسانية المتبناة هذه العمليات الذهنية في إطار نماذجها الصورية.

2- نقد تصور بوطا: تعالج الإبستمولوجيا الوضعية لدى رودولف بوطا الوضع الاستدلالي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية، وتحاول الإمساك بالثغرات الاستدلالية التي ينبغي للدارس التوليدي أن يعتد بها عند بناء الفرضيات اللسانية الذهنية، ومقاربة بوطا لا تنسحب إلا على النظريات التي تأخذ بافتراض الواقعية النفسية للنماذج النحوية، وهي بذلك لا تطول النظريات التي تعتبر اللسانيات جزءا من الرياضيات، لا جزءا من علم النفس كالنحو المركبي المعمم والنحو الواقعي.

تتصور هذه الإبستمولوجيا أن مشكل الأسبقية أو الفرعية لا يأخذ معناه العلمي والاستدلالي إلا في إطار خريطة إبستمولوجية، تكون فيها التعميمات الدالة بمثابة أوصاف داخلية، ويكون التفسير خارجيا، وهنا يتبين أن القول بخارجية مشكل من المشاكل يتحول إلى افتراض حول الخريطة الإبستمولوجية، حينها يكتمل الاستدلال عن واقع الظاهرة الداخلي (في اللسانيات) بالاستدلال عن واقعها الخارجي (في علم النفس وعلم الأعصاب وعلم الاجتماع...)، بل تتلازم النتائج حول واقع الظاهرة في الأصل والفرع (الداخل والخارج) بشكل يجعل أي تصور في الأصل مرتبطا بالتصور في الفرع، وكذلك العكس[5].

فالقول بالخارجية لا يخلق علاقة في اتجاه واحد، ومن هذه الجهة يرتبط الاستدلال في اللسانيات الآخذة بمفهوم الواقعية النفسية بالنتائج المحصل عليها في السيكو- لسانيات وكذلك العكس، وهذا ما تعبر عنه بريزنن *Bresnan* وكابلن *Kaplan* بالقول: «إن إشكال الواقعية ليس إشكالا فلسفيا أنطولوجيا، كما يعتقد *تشومسكي* (أي معرفة هل البناءات النظرية تقابلها عمليات وذوات ذهنية فعلية)، ولكن الإشكال علمي، وهو أن هذه البناءات بإمكانها أن توحد نتائج البحث اللساني والنفس- لساني ومعالجة المعلومات في الإعلاميات، لتقدم صورة نموذج الإنجاز اللغوي الذي يأخذ بافتراض القدرة»[6].

يندرج هذا الطرح ضمن التصور الإدماجي الذي يطبع مسار المعرفة اللسانية المعاصرة، بحيث تغدو اللسانيات، بموجبه، ملتقى وفضاء عبور تتقاطع فيه مختلف التخصصات المعرفية مثل علم النفس وعلم الأحياء والمنطق والرياضيات وعلم الأعصاب؛ فلا شيء يمنع أن تستقل، جزئيا، مجموعة من العلوم بنماذجها وتقنياتها التجريبية، لكن هذا الاستقلال لا يفضي بالضرورة إلى قطيعة بين منظومة التخصصات العلمية؛ إذ قد تتقاسم مجموعة من العلوم قضايا محددة تقاربها من منطلقات متباينة، وقد يحدث أن تتوحد على مستوى النتائج التي تصل إليها، كما قد يحدث هذا التوحد على مستوى البرديم، الذي تتبناه. وتكمن إشكالية العلم في كيفية تأويل النتائج المشتركة التي يصل إليها العلماء في ظل تخصصات علمية متمايزة؛ إذ من المفروض أن يكون العالم على استعداد دائم لمنح معنى للنتائج التي يبلغها العلماء في التخصصات المجاورة ذات الدلالة في حقله العلمي، وبالتالي فبناء المعرفة العلمية في مجال من المجالات المعرفية غير مفصول عن البناءات المعرفية للعلوم المجاورة.

لقد أسهم المد التقاطعي بين التخصصات العلمية في إنضاج مسار الصورنة والنمذجة اللسانية من خلال تقاطع اللسانيات والعلوم الصورية، من قبيل المنطق والرياضيات، ليمنح بذلك مضمونا جديدا لعلمية اللسانيات، هذا المضمون الذي اكتسح الثورة اللسانية المعاصرة اعتبر ملمحا مميزا لها عن الأنحاء التقليدية، وامتدت هذه الثورة إلى مجموعة من المفاهيم التي اخترقت اللسانيات بدلالة ابستمولوجية جديدة تستمد أسسها الفلسفية من العلوم المعاصرة مثل: مفهوم التجريب وروائز الكفاية والتنبؤ والتعميم ومستويات التفسير والاستدلال.

ولا يمكن أن نكتفي بربط نضج اللسانيات بمستوى الصورنات الدقيقة دون أن نسقط في تصور اختزالي، فالنضج مقرون أيضا بتطور محاور الاستدلال والمجالات الاستكشافية الجديدة التي بدأت اللسانيات تدخل غمارها مثل تطور الملكة اللغوية وخصائصها وهندستها وتفاعلها مع بقية الملكات المعرفية في الدماغ، ونضج اللسانيات في مستوى آخر من مستويات التحليل مقرون بعدد البردايمات العلمية التي تمثل أطرا استدلالية تضم إلى شعابها مجموعات علمية، ففي اللسانيات المعرفية نجد البردايم الحاسوبي والبردايم الاقتراني يتنافسان على صياغة افتراضات وتفسيرات لسيرورة معالجة المعلومات في الدماغ، مثلما يتنافسان على مستوى روائز التجريب، ويمتد هذا التخصيص نحو الأنحاء المعاصرة فالنحو التوليدي والنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمم والنحو العلاقي لا تمثل بردايما واحدا، فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...

تتناول الابستمولوجيا الوضعية بالدرس والتحليل، ما تركته الابستمولوجيا الجدلية في الظل، نعني تحديدا قوالب الاستدلال والبراهين في اللسانيات النظرية، ولذلك يصح أن تنعت بالإبستمولوجيا العلموية، لأنها تقنن النشاط العلمي بمعايير كلية تضبط كفاية قواعد الاستدلال والقياس في كل الممارسات العلمية: سواء أكانت لسانيات أم غير لسانيات.

أثرت طروحات بوطا تأثيرا واضحا في الأوساط العلمية، فمباشرة بعد ترجمة مقاله إلى اللغة الفرنسية، أخذ بعض التوليديين الفرنسيين كنيكولا روفي .*RuwetN* وجان كلود ميلنر *J.C. Milner* وإيف بولوك *Y.Pollock* يشككون في النواة البحتة للبرنامج التوليدي، أي أن تكون اللسانيات فرعا من علم النفس أو علم الأحياء، لتصبح هذه الحقول العلمية (علم النفس وعلم الأحياء) إبستمولوجيا جهوية، بالمعنى الباشلاري (نسبة إلى غاستون باشلار)في إطار اللسانيات النظرية، ونعني بالإبستمولوجيا الجهوية في هذا السياق الامتداد والتحديد الجهوي للبرديم؛ أي أن ننقل برديما من إطار نظري إلى إطار نظري آخر، لكن لا نوظفه إلا في جهة محددة داخل النظرية، فالبرديم لا يمتد إلى جميع مكونات النسق النظري، ونصطلح على هذه الظاهرة بتشابك البرديمات وهي ظاهرة شائعة في إطار علمي أصبح يشهد تقاطعا وتداخلا بين التخصصات العلمية.

يقول ميلنر *Milner*: «لماذا تحتاج اللسانيات لتحقيق مشروعيتها وصرامتها العلمية إلى برنامج العلوم البحتة (...)، لِمَ لا تكتفي بموضوعها؟ من ثمة نشكك في قدرة العلوم البحتة على حل معضلة الخصائص اللسانية المجردة في علاقتها بخصائص الشفرة الوراثية للدماغ... فإلى حد الآن يبدو لنا أن أساليب البرهنة والدحض المتبعة من لدن التوليديين لا ترتبط بما يجري في علم أعصاب الدماغ أو علم الأحياء.. فالشفرة الوراثية للعضو المتعلق باللغة والأعضاء المتصلة به تمتلك منطقها الخاص ولا وجود لعلاقة تربطها بمنطق بناء المبرهنات والبديهيات الكلية في اللسانيات ما دامت اللسانيات تسلك مسلك الأساليب المتبعة في العلوم البحتة والمتعلقة بالمفاضلة بين النظريات ودحضها»[7].

يعكس النص النزعة التشكيكية التي سادت بعض الأوساط اللسانية، والتي شككت في منطلقات النحو التوليدي بخصوص اعتبار اللسانيات فرعا من فروع علم النفس وشعبة من شعبه، ومن ممثلي هذا الطرح بيفر *Bever* وكابلان *kaplan* وبريزنن *Bresnan*[8].

فبالنسبة إلى بيفر *Bever* لا يمكن للاختبارات النفسية أن تبين الكفاية النفسية[9] للأوصاف اللغوية، ولا يمكنها البرهنة على عدم كفايتها، وأقصى ما يمكن بلوغه من خلال الأبحاث النفسية، هو رصد الإنجاز اللغوي، في حين يظل رصد القدرة اللغوية أمرا بعيد المنال، وبذلك يتبنى أصحاب هذا الطرح قلبا منهجيا لمشكل الأسبقية، فبدل الانطلاق من القدرة نحو الإنجاز ينبغي أن نسلك طريقا معكوسا.

أما بريزنن فقد احتفظت بمفهوم القدرة، واستبعدت الطرح الفطري؛ فمفهوم القدرة مفهوم تجريدي، يسمح بتوحيد انشغالات علماء النفس واللسانيين المشتغلين بالذكاء الاصطناعي، وفي هذا السياق يجب التخلي عن الطرح الأنطولوجي؛ أي ما إذا كانت الأوصاف النحوية تملك مقابلا ذهنيا أو لا، وذلك لصالح الطرح الإبستمولوجي، الذي تصبح بموجبه القدرة فرضية عمل[10] مثمرة توحد فريقا علميا متعدد التخصصات يطرح ضمن انشغالاته العلمية آليات الإنتاج والفهم اللغوي. صحيح أن التيار التوليدي الرئيس لم يستطع أن يقدم الشيء الكثير بخصوص تعقيدات المعالجة الذهنية للغة كما ينجزها المتكلم في سياقات زمن الإنجاز الواقعي، لكنه وفر مجموعة من الوسائل الواصفة لمجموعة من البنيات المعقدة مثل علاقات التبعية في بنيات النقل وتركيب الصلات والمقولات الفارغة وظواهر الإثغار *gaping*، ووضع تحديا أمام الأبحاث في علم النفس اللغوي لشرح آليات اكتساب واستعمال هذه البنى.

ونجد مجموعة من الأعمال التي حافظت على أسس الطرح التوليدي، وضمنها افتراض القدرة، بحيث أعادت تكييف هذه الأسس في سياق التطورات التي تعرفها العلوم المعرفية بخصوص مسارات المعالجة الذهنية للغة، ونشير في هذا السياق إلى أعمال دجاكندوف *Jackendoff* الأخيرة وأعمال بينكر[11] *Pinker*، ومن ثمة لا نرى مسوغا قويا يدعو لتبني الطرح التشكيكي في صيغته القوية مع ميلنر وبيفر أو في صيغته الضعيفة مع بريزنن.

وبالرجوع إلى المقاربة التي يقدمها بوطا حول حجية الدليل الخارجي نجد أنها تشكو من مجموعة من الثغرات نحصرها فيما يلي:

أ- تستند إلى خلفية إبستمولوجية وضعية،

تحصر تقويم الخطابات العلمية في سياق التبرير، وتغيب سياق الاكتشاف بتعبير رايشنباخ *Reichenbach* فقيمة استدلال أو دليل «لا يمكن التعرف عليها من خلال بنيتها المنطقية وحدها... بل يجب اعتبار المضامين ومتانتها وقوتها النسبية... إن خاصية الصورية تصنف الاستدلال إلى صحيح وفاسد، وهو تصنيف لا يقف عند أهمية المضامين في بناء الاستدلال وفي جعل المقدمة موجهة نحو الكشف عن نتيجة معينة. في حين أن الاستدلالات... تقبل تصنيفات متدرجة، بحكم ما تحدثه في الذهن من إغناء المعرفة ومراجعتها وتمتينها بالتدريج من خلال عمليات تهذيب وتشذيب لا تنتهي»[12].

إن المشكلة التي يطرحها بوطا تتعلق بورود *Pertinence* الدليل الخارجي ووثاقته في الاستدلال التفسيري. إن هذه الوثاقة لا تخصص بمعرفة الأساس الصوري الصحيح لاشتغال الدليل في الاستدلال اللساني؛ ذلك أن تاريخ العلوم يبين بالملموس كيف أن الوثاقة والورود ترتبطان بأبعاد أخرى للاستدلال العلمي - لا يأبه لها بوطا- ومن بينها سعة الأفق ومعرفة تفاصيل المجال الذي يمارس فيه الاستدلال ومستويات وحدود تقاطعه مع مجالات معرفية أو علمية أخرى.

فالبرنامج التوليدي يرسم إطارا استدلاليا تقاطعيا للسانيات، تتقاطع فيه مجموعة من العلوم مثل الأحيائيات والعلوم المعرفية والعصبية، فالاستدلال التفسيري جزء من الخريطة الإبستمولوجية المتعددة التخصصات للنظرية التوليدية التي تعتبر الملكة اللغوية نظاما معرفيا ونسقا أحيائيا، ينبغي ألا تدرس خصائصه بمعزل عن الطريقة التي تدرس بها ملكات الذهن/الدماغ مثل ملكة الإبصار وملكة العد والتفاعل الاجتماعي. وفي هذا السياق يخصص دجاكندوف[13] مجالات البحث في اللسانيات المعاصرة التي أضحت بارزة في إطار الثورة المعرفية والتي أصبح بمقتضاها البحث في اللغة الطبيعية ملكة معرفية تميز النوع الإنساني، يستلزم اعتماد مقاربة إدماجية، تنتفي في سياقها الحدود الفاصلة بين مجموعة من التخصصات العلمية، فالأسئلة ذات الدلالة في اللسانيات تتحدد فيما يلي: كيف تخزن المعرفة اللغوية في الدماغ؟ كيف تتم معالجة البنيات اللغوية في الأحياز الدماغية؟ كيف تكتسب البنى اللغوية؟ ما هي الأسس الأحيائية لنمو الملكة اللغوية؟ ما هي أوجه التشابه أو التمايز بين الملكة اللغوية كملكة معرفية وبقية الملكات المعرفية عند الإنسان والحيوان؟ إن هذه الأسئلة تصوغ تصوراتنا حول مجموعة من القضايا التي كانت تستلزم قبل الثورة المعرفية معالجات منفصلة تنتمي إلى مجالات تخصصية متمايزة، ومن هذه القضايا تخصيص المعرفة اللغوية، والتنوع اللغوي والتحول اللغوي. وهكذا فالعلاقة بين التحولات الدياكرونية للنسق اللغوي والاكتساب اللغوي والمعطيات النفسية والعصبية التي اعتبرها بوطا اعتباطية في الاستدلال التوليدي مفتقرة للأسس الابستمولوجية التي بإمكانها تسويغ هذا الانفتاح المفرط على مجالات متعددة لتقوية التفسير في اللسانيات التوليدية أضحت مبررة، بموجب هذه المقاربة الإدماجية[14] التي تجد امتدادها الطبيعي في خريطة العلوم الإنسانية والعلوم البحتة على حد سواء. إن ما يريد بوطا إبعاده هو نفسه ما يسعى إليه التنظير اللساني المعاصر، فالهندسة العامة للأنحاء التي يصوغها اللسانيون ينبغي إدماجها بشكل

من الأشكال في نماذج المعالجة اللغوية التي ينجزها علماء النفس وعلماء الأعصاب اللغويون. وبعبارة أخرى ينبغي أن يكون تصميم النحو غير بعيد عما تفترضه النماذج المعرفية كآليات للمعالجة اللغوية في الدماغ سواء من جهة التخزين أو الاجتلاب أو التمثيل[15].

فالملكة اللغوية تجد موقعها الطبيعي ضمن طبوغرافية عامة للملكات المعرفية التي ينبغي أن تدرس خصائصها بشكل متواز ضمن برنامج أحيائي وعصبي وتطوري، والدليل على ذلك أن المعرفة اللسانية، كما هو معروف، تتحقق وفق مسارات نفسية محددة، تعمل في مجال فزيولوجي محدد (الدماغ)، تحدده ميكانزمات خاصة، وتتجسد في نسق فيزيائي خاص باعتبارها شبكات عصبية في الدماغ تضبطها قوانين كيميائية وفيزيائية محددة، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال صياغة التعميمات الفيزيولوجية بلغة الجزيئات الفيزيائية التي يوظفها العلماء في وصفهم لظواهر أخرى في الكون، ولا يمكن كذلك التعبير عن التعميمات اللسانية والنفسية بمفاهيم فيزيولوجية من قبيل التشريح العصبي.

بذلك تصير اللسانيات برنامجا علميا يتوزع انشغاله على ثلاثة مجالات كبرى للبحث تعمق المنحى الإدماجي لبرنامجها، ويتعلق الأمر بما يصطلح عليه دجاكندوف بالمجال الصوري والمجال الوظيفي/النفسي والمجال العصبي.

إن ما نحتاج إليه هو نظريات خاصة بكل مجال من المجالات الثلاثة: الفزيولوجية والفيزياء وعلم النفس واللسانيات، ونظرية واضحة ودقيقة تشكل الإطار الموحِّد للمجالات الثلاثة من أجل تجسير التعميمات والأوصاف التي يصوغها كل مجال على حدة، وربطها بأوصاف وتعميمات مجال آخر. ويعبر عن هذا الإشكال في فلسفة العلوم بمفهوم: "وحدة العلوم".

فكما استطاعت الفيزياء أن تتوحد مع الكيمياء، فكذلك يمكن أن نتصور إمكانية توحيد علم النفس والفيزياء والأحيائيات... باختزال المجالات الثلاثة في إطار مجال علمي موحد[16]. إن الإشكال الميتودولوجي الذي يطرحه بوطا حول مقياس تفضيل دليل على آخر في عملية التفسير غير ذي أساس، ويمكن أن يُعتبر إشكالا زائفا في سياق التحول الذي تشهده اللسانيات في إطار مد المقاربات المتعددة التخصصات التي تضع اللسانيات والعلوم العصبية وعلم النفس المعرفي وعلم الأحياء المعرفي والذكاء الاصطناعي ضمن خريطة إبستمولوجية موحدة، تتقاطع في سياقها الأسئلة وقد تلتقي في بعض الأهداف وقد تتقاطع في بعض آليات التحليل، ويزكي دجاكندوف هذا الطرح بقوله: «ويزداد الإشكال اعتياصا بسبب سجالات منهجية: حول ما إذا كانت الأمثلة المصنوعة مصادر مناسبة للاحتجاج، وحول ما إذا كان يتعين استعمال الشاهد التاريخي، أو الذي ينتمي إلى متن لغوي ما، أو المستقى من التجارب السيكولوجية، أو من الصور الدماغية... وفي رأيي فإن كل مصدر من تلك المصادر هو مناسب بحسب الأغراض التي يساق لها، ولكن يتعين استعمال كل واحد منها بحذر، إذ نحن في أمس الحاجة إلى كل الوسائل التي يمكن أن نحصل عليها»[17]. فموقف دجاكندوف يعزز تصورنا، فالأمر لا يتعلق بحشد مجموعة من الحجج متعددة المصادر والمجالات المعرفية في عملية الاستدلال، وإنما لأن عملية التفسير نفسها في إطار البرنامج التوليدي تستلزم الانفتاح على كل هذه المجالات، وهذا الانفتاح يجد مسوغه في الفرضيات الأساس التي بني عليها هذا البرنامج، الذي جعل المعرفة اللغوية جزءا من الملكات المعرفية في إطار الهندسة المعرفية العامة للدماغ البشري. ويبين بالماريني *Palmarini* كيف أن برنامج المبادئ والوسائط الذي دشنه تشومسكي في ثمانينيات القرن الماضي مثّل قفزة إبستمولوجية، ومكن من توحيد آليات الاستدلال بين البرنامج

التوليدي والنقاش الدائر في علم الأحياء، وبالضبط في الكيمياء الحيوية والجزيئية، حيث انصب النقاش على البنى الجزيئية المشتركة بين الكائنات العضوية، ومجمل التغييرات الطفيفة لعناصر هذه البنى التي تتولد عنها مختلف الأشكال العضوية في الأرض، وهذا بحث له نظيره في برنامج المبادئ والوسائط، فاللغات تتوحد في مجموعة من المبادئ المشتركة، وينتج الاختلاف الظاهر بينها عن تثبيت لقيم وسائط محدودة، فتغيير قيم وسيط أو وسيطين يمكن أن تنتج عنه اختلافات متعددة المظاهر بين اللغات[18].

وقد تعمق المنحى التوحيدي للآليات الاستدلالية مع ظهور البرنامج الأدنوي في تسعينيات القرن المنصرم، فلم يعد السؤال الذي انشغل به البرنامج التوليدي في بدايته حول خصائص الملكة اللغوية محركا مركزيا للبحث، بل أصبح السؤال يطرح بصيغة جديدة: لماذا تمتلك الملكة اللغوية تلك الخصائص دون غيرها؟، وهذا يعني أنه ينبغي أن يتجه البحث إلى مستوى أبعد من الكفاية التفسيرية، وبذلك تحذو اللسانيات حذو الفيزياء الحديثة، فما يشغل العلماء ليس فقط القوانين الفيزيائية للكون، وإمكانية استخلاصها من مبادئ بسيطة وموحدة، ولكن لماذا يشتغل الكون بتلك المبادئ بالضبط، وما الذي يجعل الكون يظهر بالصورة التي هو عليها؟

فالربط بين اللسانيات وعلم الأحياء والفيزياء له مسوغ أنطولوجي ومسوغ إبستمولوجي. يقول بالماريني *Palmarini*: «بما أن اللسانيات يمكن أن تدرس كموضوع طبيعي، ليس هناك ما يمنع أن تشاطر مساراتها التطورية ومزاعمها وافتراضاتها التفسيرية مسار العلوم الطبيعية»[19]

إن المتفحص للائحة المسائل التي يدعو بوطا التوليديين إلى تفحصها، فيما يتعلق بتنوع الأدلة ووجاهتها في الاستدلال التوليدي، ليست إلا جزءا من مسألة أعمق ترتبط بطبيعة البحث في اللسانيات المعاصرة التي وضعت رهانا لها البحث في الآليات المتحكمة في اكتساب المعرفة اللغوية ومعالجتها واستعمالها، علاوة على القوانين المتحكمة في التحول اللغوي، فهذه الظواهر التي تخصص مجالات البحث اللساني يصعب النفاذ إليها مباشرة، لذلك ينبغي إعادة بناء المعطيات التي تمثل وسيطا بين النظرية والواقع الموصوف، وهذه المعطيات لا تنتمي إلى مجال متجانس، بل تضم كتلة من العناصر غير المتجانسة تنتمي إلى مجال الاستبطان أو التنميط أو التجارب النفسية أو العصبية أو التعلم اللغوي أو الاضطرابات اللغوية أو الظواهر التاريخية، لذلك فالمعطيات ذات المصداقية التمثيلية والاستدلالية بالنسبة إلى اللساني يمكن أن تكون متعددة الأنماط، مختلفة المصادر، وقد يلجأ اللساني إلى سبل متنوعة لتقويم العلاقة بين المعطيات والنتائج المترتبة على توظيف هذه المعطيات واستعمالها في مجالات معرفية مختلفة، وقد يتولد عن استعمال المعطيات نفسها في مجالات معرفية مختلفة تضارب في النتائج المتحصلة، لكنه تضارب قابل للحل في نهاية المطاف، في سياق إعادة تأويل المعطيات والنتائج في الحقول المعرفية المتجاورة التي تتقاسم أهدافا للبحث مشتركة[20].

ب- يشكل الاعتماد على الدليل الخارجي جزءا من القدرة التنبئية والاستكشافية للبرايم التوليدي.

فتاريخ العلوم يبين كيف أن الاستنتاجات الواردة والوثيقة تبني أحكاما قابلة للتمديد إلى مجالات معرفية أخرى. ويبدو أن إلباس الاستدلال اللساني مجموعة من المعايير الصورية لا ينسجم مع تصور الممارسة العلمية، يقول روم هاري *Harre Rom* في هذا الصدد: «... لا يتسم الخطاب العلمي بأية صورة منطقية إلزامية خاصة... إنما تكمن قوته... في العلاقات بين العناصر التي لمضمون الخطاب لا في صوريته»[21]. ولذلك فتقويم الحجة في البناء الاستدلالي لا يستند إلى مقياس الصحة الصورية للاستدلال مادامت هناك معايير أخرى مثل القوة والملاءمة، فالتدليل بمعناه الصارم يضع قيودا صورية تضبط البنية المنطقية لطرائق التدليل الثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل، في حين أن طرائق التدليل لا تقبل الحصر في الطرائق المذكورة، فآليات الاستدلال مرنة ومتنوعة بحيث يجوز أن نسم الممارسة العلمية بخاصية التعددية الاستدلالية[22]، إن تنويع سبل التدليل هو ما يجعل الاستدلالات العلمية تتقوى، فتصير هذه القوة منظورة في تاريخ تطور ونمو النظريات العلمية، وقد يكون هذا التنويع سبيلا للمفاضلة بين استدلال وآخر.

ويبين تاريخ تطور النحو التوليدي بالملموس كيف أن نمو الاستدلال على الفرضية النواة لبرنامجه قد ازداد صلابة، ويتعلق الأمر بفرضية وجود بنية معرفية لغوية ذات تخصيص مجرد وفطري تضبط مسار تطور الملكة اللغوية عند الإنسان، ولا يمكن تصور هذا التطور بمعزل عن انفتاح اللسانيات على علوم مجاورة تهتم بدراسة الملكات المعرفية عند الإنسان مثل علم النفس المعرفي والعلوم العصبية وعلم الأحياء المعرفي، بل إن هذا الانفتاح هو الذي مكن مجموعة من العلماء من تشذيب الإطار المفهومي للبرنامج التوليدي، وتوسيع مجالاته الاستكشافية وحقل معطياته التجريبية، وتخصيب نواته الافتراضية البحتة وتطوير وسائله النمذجية لصورنة خصائص اللغات الطبيعية.

ج- إن الاستدلال لا يمكن إلا أن يكون استكشافيا، فضلا عن بنيته الاستنباطية الصورية، أو الاستقرائية.

فالمزج بين الدليل الداخلي والخارجي في البرنامج التوليدي يمكّن من توسيع المجال الوقائعي ومن اكتشاف المعطيات ومن التدقيق المفهومي للنواة البحتة للنظرية، وبالتالي لا يبتعد عن روح المعايير العلمية كما هو متعارف عليها بين العلماء.

يدرك بوطا جيدا أن جزءا مهما من الفعالية العلمية الذي يندرج في سياق الاكتشاف ينفلت من سلطة المعايير الصورية مثل التنبؤ بظواهر معينة، ففي العلم توجد قفزات تصورية واستدلالية لا يمكن تبريرها منطقيا ولا صوريا؛ إذ توجد داخل كل نظرية علمية مسلمات ميتافيزيقية غير قابلة للتبرير، وهي بمثابة أحكام عن انتظام الطبيعة أو الظواهر وقابليتها للعقلنة وبعض أحكام البداهة التي يسلم بها، فقد يبدأ العالم في بناء نسقه العلمي بحد أدنى من الفرضيات أو المسلمات غير المبرهن عليها، ثم يرتقي في مسالك البرهنة على ما سلم به تدريجيا وليس دفعة واحدة مع تطور ممارسته المعرفية في مجال من المجالات، ومعنى ذلك أن النسق العلمي يظل مفتوحا باستمرار لمراجعة الاستدلالات والأحكام وتقوية الدليل، ثم إن العالم يستعين بالحدس والخيال للتحرر من ضغط الوقائع وإكراهات التجربة التي تحتاج باستمرار إلى عملية بناء يلعب فيها الحدس والخيال وأساليب التمثيل التي تستعين بالمجاز والاستعارة أدوارا هامة ما فتئت تؤكد فعاليتها في بناء المعرفة العلمية[23].

3- بعض الخصائص الابستمولوجية للحجة في النظرية التوليدية:

لقد أعاد بوطا وضع الآليات الاستدلالية التي يستعملها تشومسكي في مسارها الصحيح في كتاباته اللاحقة مما ينم عن وعي إبستمولوجي ناضج بأدوار الحجة في التنظير التوليدي ويعتبر كتاب *Chalenging Chomsky* لبوطا محطة متقدمة في فهم آليات التنظير التوليدي. وتكمن أهمية المراجعة التي قدمها لتصوراته في موضعة الحجة في الاستدلال التوليدي ضمن بنية مفاهيمية محكمة تشكل المجال الطبيعي لاشتغال الحجة، بحيث لا تدرك قيمتها الإبستمولوجية بمعزل عن هذه البنية التي تتشكل من أربعة مفاهيم أساسية: التجريد والأمثلة والإبطال والقيمة التفسيرية. وسنقدم فيما يلي أهم الأفكار التي أسس عليها بوطا تصوراته.

يسعى البحث اللساني إلى تحقيق فهم عميق للذهن البشري بشكل عام، وللملكة اللغوية بشكل خاص، ولا يحصل هذا الفهم العميق إلا من خلال بناء نظريات تروم تفسير مجموعة من الملاحظات حول ظواهر معقدة من خلال استعمال مبادئ تفسيرية دالة. يقول تشومسكي: «أعتقد جازما أن التفسير أكثر أهمية من مجرد تغطية المعطيات، هناك أكثر من طريقة لتخصيص المعطيات، لكنك لا تتعلم أي شيء حول المبادئ المنظمة لتلك المعطيات باعتماد أسلوب الملاحظة السطحية»[24].

ويرى تشومسكي أن الملاحظة لا تصير ذات فعالية إلا حينما تمنح حجة أو دليلا لنظرية تفسيرية ما[25]. فاللساني يسعى إلى بناء نظريات افتراضية ذات قيمة تفسيرية محددة، ثم يتجه بعد ذلك نحو صياغة مجموعة من الملاحظات الدالة والفعالة[26].

تملك المبادئ التفسيرية قيمة تجريدية في البرنامج التوليدي؛ لأن التعميمات التجريبية التي تصف المعطيات المباشرة لا ترتبط بها إلا عبر سلسلة استنتاجية معقدة[27]. وللوصول إلى مبادئ تفسيرية موحدة يلزم الفصل بين الأمثلة وجرد المعطيات، فلا مفر من الأمثلات الجذرية من قبيل أمثلة المتكلم المستمع والمجموعة اللغوية المتجانسة والاكتساب الآني والنحو النواة...

ومن المسائل المشكلة التي تعترض العالم مسألة الإنجاز اللغوي الذي يشكل ظاهرة معقدة ذات أوجه متعددة وسمات تحددها أنساق ذهنية متفاعلة في ظل شروط غير مفهومة بالشكل المطلوب، ولا تمثل الملكة اللغوية إلا واحدة من هذه الأنساق، ولذلك تصير الأمثلة الصيغة العلمية التي يلجأ إليها العالم لتبسيط واقع لساني مركب، وليست كل الأمثلات متساوية من جهة قيمتها التفسيرية، فالأمثلة ينبغي أن تستجيب لشروط محددة للكفاية، لأن الأمثلة التي تقود إلى اكتشاف مبادئ تفسيرية حول البنية الواقعية للعضو الذهني تحظى بقيمة تفضيلية مقارنة بأمثلات أخرى، والأمثلات أبنية افتراضية مؤقتة وليست غاية في ذاتها، حيث ينبغي أن تقود العالم في مرحلة من مراحل الصياغة النظرية إلى دراسة أنساق أكثر تعقيدا عبر سلسلة استنتاجية معقدة[28] مثل التنوع اللغوي والتفاعل بين الأنساق المعرفية.

ولا يفتأ تشومسكي يردد في مجموعة من أعماله بأنه في دراسته للغة يتبع البرنامج العقلاني الذي تتبناه العلوم الفيزيائية المعاصرة، ومن أساسيات هذا البرنامج:

- إن النظريات المبنية تصف الكيانات والآليات الواقعية في مستوى أعمق من المستوى السطحي الملحوظ[29]؛
- كل المزاعم التي تصوغها النظريات حول هذه الكيانات ينبغي أن تعتبر صحيحة من الناحية المبدئية؛

- البحث المستمر عن الحجج، وعن فهم أعمق لوظيفتها وأدوارها في التفسير العلمي[30]؛

- يرتبط اختيار أفضل الحجج بمستوى التقدم الذي أحرزه المجال المعرفي الذي يشتغل العالم في إطاره؛

- يسعى العالم باستمرار إلى البحث عن حجج جديدة وعلى منح حججه قيمة تفسيرية، لأن العبرة ليست في مراكمة الحجج، وإنما في تبيان درجة ورودها وعمقها التفسيري؛

وتماثل القيمة الإبستمولوجية للحجة في اللسانيات نظيرتها في العلوم الفيزيائية، وفي هذا الإطار يبين بوطا كيف أن الحجج التي أسهمت في بلورة نظرية الكوارك في الفيزياء قد أظهرت كيف أن العالم لا يملك أي مقياس قبلي لإثبات أي من مظاهر النظرية يوافق الواقع، وأي منها مجرد مواضعات استدلالية تنتمي إلى لغة العلم، وبالتالي لا تملك أي مقابل أنطولوجي[31].

يتبع تشومسكي نهجا علميا يعتمد التخصيص المجرد للملكة اللغوية، ويعني بذلك أن وصف خصائص الملكة اللغوية لا يتم بدلالة الآليات الفيزيائية (النورولوجية) للدماغ؛ لأنه لم يكن بالإمكان في بداية ثمانينيات القرن المنصرم التي صاغ فيها تشومسكي مثل هذه الافتراضات، تحديد الخصائص النورولوجية للوظائف المعرفية وضمنها آليات اشتغال الملكة النحوية كنسق معرفي في الذهن/الدماغ، ولذلك يشدد تشومسكي على أن الاستدلال التجريدي الذي يتبعه البحث اللساني لا يقود إلى صياغة بعض الشروط التي ينبغي أن تستجيب لها البنيات الفيزيائية للدماغ؛ لأن اللساني لا يملك النظرية المناسبة التي ستمكنه من فهم كيفية اشتغال البنيات المجردة في نسق فيزيائي ملموس.

فعندما نقول إن قاعدة تركيبية مثل «انقل أ»[32] قاعدة مجردة تشغلها الملكة اللغوية أثناء بناء التمثيلات اللغوية، فإنه لا يُقصد بذلك أن هذه القاعدة يوافقها عصبون (*Neuron*) في الدماغ، لكن في مستوى من التخصيص الملموس ينبغي أن نفترض أن النظريات اللسانية من خلال وصفها (تخصيصها للملكة اللغوية) فهي تخصص نظاما حوسبيا ينبغي أن يمتلك مقابلا ماديا في الدماغ على مستوى آلياته الفيزيائية، وبالتالي لا ينفي تشومسكي الطابع التجريبي عن النظرية اللسانية ذات النزعة الذهنية *mentalist*، بما يستلزمه من قابلية للإبطال والدحض. وفي هذا السياق يميز بوطا بين نمطين للإبطال: الإبطال الساذج والإبطال المضبوط والمحكم.

قد تدحض المعطيات المباشرة مبدأ تفسيريا عميقا من مبادئ النظرية اللسانية، ولا يقتضي ذلك تخلي العالم عن المبدإ، وإنما إعادة صياغة المعطيات. وعلى العالم أن يبدي نوعا من التسامح إزاء هذا النوع من المعطيات المضادة أسوة بأنظمة الاستدلال المعمول بها في الفيزياء المعاصرة[33] منذ الثورة الغاليلية، يقول تشومسكي: «لا نملك في العلوم التجريبية، خلافا للرياضيات، استدلالا برهانيا، وإنما نسعى إلى مراكمة مجموعة من الأدلة والحجج تجعل بعض الفرضيات أكثر معقولية، وهذا كل ما بإمكاننا إنجازه وإلا ستصير عالما رياضيا»[34]. ويضيف في السياق نفسه: «يجب أن نكون واعين أنه في اللسانيات كما في علوم أخرى أفضل ما يمكننا فعله هو حماية نظرية من التهديد التجريبي، ومن بدائل أخرى جوهرية، ولا يمكننا البتة البرهنة على أن النظرية المتبناة صائبة»[35].

هكذا يمكن تطوير مجموعة من الحجج التي من شأنها أن تخدم النظرية، وإن كانت الشروط الموضوعة على الحجج الواردة لصالح النظرية يمكن أن تكون موضع شك ومراجعة باستمرار[36]. وفي هذا السياق يتبع تشومسكي آليات الاستدلال في العلم المعاصر حيث يفصل بين الحجج المطلوبة للبرهنة على مطابقة أجزاء من النظرية للواقع النفسي الذي تصفه، والحجج المطلوبة للبرهنة على صحة النظرية، لأن الحجتين تنتميان إلى مستويات إبستمولوجية متباينة. قد نملك حججا قوية داخلية أو خارجية لصالح صحة نظرية، ورغم ذلك ينبغي البحث عن منظومة مغايرة من الحجج للبرهنة على الكفاية الأنطولوجية للنظرية؛ أي ما إن كانت تطابق واقعا فيزيائيا محددا[37].

ثمة تمييز ميتودولوجي انبثق منذ ثورة برنامج المبادئ والوسائط، يتعلق الأمر بالثنائية المفاهيمية: بساطة المبادئ والنظريات من جهة، وتعقيد الحجة من جهة ثانية، فكلما أفضى البحث إلى مبادئ موحدة عميقة وبسيطة كلما ازدادت الصفة المفسرة للصيغة التي تبدو عليها المعطيات والظواهر تعقيدا.

لقد بيّن تشومسكي في أكثر من مقام أن البحث التجريبي في خصائص الملكة اللغوية يقود إلى إنجاز تخصيص في مستويات متعددة، فمن جهة هناك تخصيص مجرد في إطار نظري للذهن. ومن جهة أخرى تخصيص ملموس للميكانيزمات الفيزيائية في إطار علوم الدماغ ينبغي، من الناحية المبدئية، أن تؤثر الاكتشافات في مجال الدماغ في نظرية الذهن. لكن التأثير يمكن أن يتم في مسارات متعددة، فلا شيء يمنع الدراسة المجردة للملكة اللغوية من بلورة تفسير لهذه القضايا في نظرية الدماغ[38].

وهكذا يمكن نعت منحى البحث الذي يقوده تشومسكي بالأحياء المجردة بشكل مماثل لأعمال مار *Marr* في مجال الإدراك البصري، حيث اتجه البحث نحو تطوير أنساق للتمثيل البصري وصياغة مستويات تمثيلية مجردة تجد مرتكزها في علم الأعصاب أو نظرية التشريح[39].

وبذلك فاللسانيات تلتقي، على المستوى الإبستمولوجي مع العلوم البحتة، فهما معا يتبنيان الأهداف نفسها: "الوصول إلى عمق تفسيري للظواهر"، والموقف الأنطولوجي نفسه: "تبني النزعة الواقعية المحكمة"، والدعامة الإبستمولوجية نفسها للاستدلال: "الإبطال المرن والمتسامح"، والأدوات الميتودولوجية نفسها "الأمثلة".

مصادر البحث

الباهي حسان، جدل العقل والأخلاق في العلم، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، دار الروافد لبنان، ودار ابن النديم الجزائر، الطبعة الثانية، 2013م.

البعزاتي، بناصر، سمات التقدم في العلم، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.

البعزاتي، بناصر، الاستدلال والبناء: بحث في خصائص العقلية العلمية، دار الأمان المركز الثقافي العربي، 1999م.

البعزاتي، بناصر، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دار الأمان، المركز الثقافي العربي، 2007 م.

غاليم، محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، دار توبقال للنشر، 2007 م.

غاليم، محمد، "بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي"، مجلة فكر ونقد، العدد 96 مارس، 2008 م.

البعزاتي، بناصر، "مستويات في القوة والوثاقة"، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الرقم 84، تنسيق عبد السلام بن ميس، السنة 2000 م.

مخوخ، عبد النبي، "تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية"، ضمن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.

Botha, R.P, (1971), Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, Langages, n24, décembre.

Botha, R.(1982), On the Galilean style, lingua n58.

Botha, R, P, (1989), Challenging Chomsky, Basil Blackwell.

bresnan, J.W, (1982) the mental representations of grammatical relations,MIT press Cambridge.

Chomsky, N, (1979) in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, débat entre Chomsky et Piaget.

Chomsky, N, (1981), Règles etreprésentations. éd Propositions.

Chomsky, N, (1986- a). Knowledge of language: Its Nature, Origin, and Use. Preager, New York.

Chomsky, N, (1992) "A minimalist program for linguistic theory". MIT papers in linguistic Num. 1.

Chomsky, N, (2000), "Minimalist inquiries: The framework". In step by step: Essays on minimalist syntax "In Honour of Howard lasnik". MIT. Press.

Chomsky, N, Hausser, M.D, Fitch, W, T, (2005), Appendix, the minimalist program, Draft.

Descles, J, P, (2000), interdiscplinarité et unité de la science, in theproblem of the unity of scienceped world scientific.

Elbouazzati, B, (2004), Interactions des composantes paradigmatiques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique, in Les éléments paradigmatiques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique,Université Mohamed v, Rabat, n116.

Jackendoff, R, (1992) The Languages of Mind, MIT, Press.

Jackendoff, R; A whole lot of challenges for linguistics, journal of English linguistics , volume 35, number 3, septembre 2007 .

Jackendoff, R; linguistics in cognitive science, the state of the art, in linguistics review, n 24, 2007

Kristeva, J, (1971), L'épistémologie de la linguistique Langages, n-décembre,N 24.

Milner, J, C, (1982), Ordres et raisons de langue, ed Seuil.

Neil, S, (1999), Chomsky ideas and ideals, Cambridge university press.

Neil, S, Languge, (2005a) Frogs, Savants Blackwell publishing.

Palmarini, M, P, and C, Boeckx, (2005), langage as Natural object-linguistics as natural science, the linguistics Review n° 22.

Psillo, S, (2007), Philosophie of sience, Edinburgh University Press.

Seuren, P, A, M(1998), Western linguistics an historical introduction, Blackwell publishing.

Stephan kepser, Marga Reis, linguistic evidence, edited by Stephan kepser, Marga Reis, Mouton de Gruyter, berlinm New york, 2005

Thagard, P, (2007), Philosophy of psychology and cognitive science, edited by Paul Thagard.

Toulmin, S (1973), l'explication, scientifique, édition Armand colin, traduction Jaques le cercle.

الهوامش:

1- للمزيد من التفاصيل ينظر: حسان الباهي، العلم والبناء الحجاجي.

(2) *R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p85.*

(3) *Ibid, p90.*

(4) *R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p90.*

(5) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج2، ص184.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص49.

(7) *J.C. Milner, Ordres et Raisons de la langue, p302.*

(8) *J.W bresnan, the mental representations of grammatical relations.*

(9) خلافا لتصور بيفر يدافع سميت عن إمكانية اعتماد ثلاثة مجالات استدلالية لروز الكفاية النفسية للأنحاء، وهي على النحو الآتي:

- مجال المعالجة اللسانية *language processing*؛
- مجال اكتساب اللغة *language acquisition*؛
- مجال الأمراض اللغوية *language pathology*.

N, Smith, Ideas and Ideals, pp 95-131

(10) *يصب في هذا الاتجاه تصور سوران الذي اعتبر أن تشومسكي ظل متأرجحا في فترة الخمسينيات والستينيات بين تحديدين مختلفين لمفهوم نسق القواعد ومبادئ القدرة اللغوية للمتكلم. يسمي التصور الأول: التصور الأداتي instrumentalism ويعني به أن الآلة الواصفة التي يبنيها اللساني عبارة عن نسق قواعد توليدية منظمة خوارزميا تسمح بتوليد ما لانهاية له من المتواليات النحوية. أما التصور الثاني فيختزله في فرضية الواقعية النفسية للنحو. ويستدل سوران على أن هناك غموضا شاب الطرح التوليدي بخصوص العناصر والفرضيات التي يمكن اعتبارها مجرد مواضعات اصطلاحية ونظرية تستعمل كأدوات إجرائية وميتودولوجية لاكتشاف الكليات اللغوية؛ أي مجرد بناءات نظرية لا تملك مقابلا أنطولوجيا موازيا متشخصا في قدرة المتكلم، وعناصر النسق النحوي التي تمثل الخصائص المجردة للملكة اللغوية التي يستبطنها المتكلم المستمع المثالي. ويعتمد سوران في استدلاله على ضرورة الفصل بين التصور الأداتي والواقعي، على استنتاجات فلاسفة العلوم من أمثال هارمان harman بخصوص التمييز بين صدق النظرية وواقعيتها، ففي الممارسة العلمية قد لا نملك آلية واضحة تمكننا من ربط مظهر من مظاهر النظرية بالواقع الموصوف، بالرغم من أن كل الحجج ترجح صدق النظرية، مما يرغم العلماء على البحث عن صنف آخر من الحجج للبرهنة على أنطولوجية الكيانات النظرية المتبناة، ومدى مطابقتها للواقع الفيزيائي الموصوف.*

Pieter A. M. Seuren, Western linguistics an historical introduction, p 253.

وفي السياق نفسه يرى بناصر البعزاتي أن التعارض بين الابستمولوجيا الأداتية والواقعانية متأصل في تاريخ العلوم، فقد دافع رواد الفكر الفيزيائي المعاصر مثل كيبلر *Kepler* ونيوتن *Newton* وغاليليو *Galilee* وإينشتاين *Einstein* عن الطرح الواقعاني، بينما تبنى إرنست ماخ **الطرح الأداتي**. يرى أصحاب التصور الأول (الواقعاني) أن الممارسة العلمية تنمو في اتجاه صياغة بناءات مفاهيمية ونماذج تفسيرية للعالم الواقعي ولبنيته المنظمة، بينما يدعي أصحاب التصور الثاني (الأداتي) أن العلم ينمو من خلال تطوير وسائل صالحة للبحث لا يمكنها ادعاء صياغة تفسير للواقع؛ لأن العلم لا يفسر الواقع الموضوعي، بقدر ما يعمل على إنشاء وقائع اصطناعية يبني عليها تجاربه.

للتوسع أكثر في هذا الموضوع، ينظر: بناصر البعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، ص ص 275-291.

(11) ينظر محمد غاليم، بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي، ص ص67-77.

(12) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثاقة، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، صص 20-21.

(13) *Ray Jackendoff ; A whole lot of challenges for linguistics, pp253-254, journal of English linguistics, volume 35, number 3, September 2007.*

(14) *Ray Jackendoff; linguistics in cognitive science, the state of the art, p349, in linguistics review, n24, 2007.*

(15) *ibid, p258.*

(16) *N.Smith, Languge, Frogs, Savants, p95-96.*

(17) *Ray Jackendoff ; A whole lot of challenges for linguistics, p255 .*

(18) ينظر:

M, P, Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object-linguistics as natural science, p451

(19) *Ibid, p462.*

(20) *linguistic evidence, p1, edited by Stephan kepser, Marga Reis, Mouton de Gruyter, berlinm New york,2005.*

(21) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثاقة، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، صص، ص34.

(22) حسان الباهي، مرجع مذكور.

(23) المرجع نفسه.

(24) *R.Botha, Challenging Chomsky, p148.*

(25) *Ibid,p148.*

(26) *Ibidem.*

(27) *Ibid, p151.*

(28) *Ibidem.*

(29) *Ibid, p156.*

(30) *Ibid, p160.*

(31) *R.Botha, Challenging, Chomsky, p161-162.*

(32) اقترح تشومسكي تعويض قواعد النقل مثل قاعدة نقل المركب الاسمي أو المركب الاستفهامي بقاعدة واحدة هي قاعدة "**انقل** أ"، وهذا يعني أن الرمز "أ" ينطبق على كل مركب يقبل النقل. وتنطبق هذه القاعدة بشكل حر لتتدخل بعد ذلك مبادئ وقيود قوالب النحو المختلفة لتقييد شروط ومواقع النقل.

(33) *R.Botha, Challenging, Chomsky, p176-177.*

(34) *Ibid, p179.*

(35) *Ibid, p179.*

(36) *Ibid, p179-180.*

(37) *Ibid, p184.*

(38) *Ibid, p200-201.*

(39) *Ibid, p201.*